نحو تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية
- دراسة تحليلية للمؤسسات العمومية الجزائرية خلال الفترة (2000-2016) -

Towards Sustainable Development in the Algerian Public Enterprises in the Cement Industry
- An Analytical Study of Algerian Public Institutions During the Period (2000-2016) -

سمير بوختالة (*) & عبد القادر دبون (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
محمد عجيلة (***)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية، غرداية – الجزائر

قدم للنشر في: 2017.03.18 & قبل للنشر في: 2017.06.05

Samir BOUKHETALA (*) & Abdelkader DEBBOUNE (**)
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Kasdi MERBAH University, Ouargla; Algeria

Mohamed ADJILA (***)
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Ghardaïa University, Ghardaïa; Algeria

Received: *18.03.2017* & ***Accepted:*** *05.06.2017*

ملخص : هدفت هذه دراسة الى التعرف على واقع التنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية في الجزائر من خلال دراسة اشكالية مهمة تدور حول واقع تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية الجزائرية، ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت 59 فقرة وذلك لجمع المعلومات الاولية من مجتمع الدراسة بالإضافة الى استعمال اداة المقابلة، وعلى ضوء ذلك تم تجميع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستعمال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها انه توجد استراتجية واهتمام في مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر لتبني مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

الكلمات المفتاح : تنمية مستدامة، مسؤولية اجتماعية، بعد اقتصادي، بعد بيئي، بعد اجتماعي، مؤسسات صناعة الاسمنت.

تصنيف JEL: Q51، Q53، Q56، L61.

Abstract : This study aimed to identify the reality of sustainable development in the Public cement enterprises in Algeria through the study of an important problematic revolves around the reality of achieving the dimensions of sustainable development in the Algerian public cement enterprises, the researcher designed questionnaire included 59 paragraph to gather preliminary information from the study society as well as the use of the interview tool, on that data were collected, analyzed and test hypotheses using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).The study achieved to a set of results which the most important is the existence of strategy and interest at the cement sector enterprises in Algeria to adopt the concept of sustainable development in its three dimensions.

Keywords : Sustainable Development, Social Responsibility, Economic Dimension, Environmental Dimension, Social Dimension, Cement Industry.

Jel Classification Codes : Q51, Q53, Q56, L61.

I. تمهيد:

في الجزائر تعرف مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت التابعة لقطاع العام تحديان يتمثلان في التطور التكنولوجي والاقتصادي والبيئي الذي يشهده العالم والسوق الاسمنت على المستوى المحلي والدولي بالإضافة الى تزايد الضغوط من جميع الاطراف التي لها علاقة بنشاط المؤسسات وهذا من اجل تلبية رغباتها وإشباع احتياجاتهم وخاصة فيما يتعلق بالبيئة والمجتمع والدولة.

وبأن الواقع يبين وبقوة بأن إنتاج الإسمنت بالجزائر دخل فى نهضة دائمة ومستدامة، غير أن المنافسة الشرسة التي تتحكم في السوق العالمية أصبحت تتطلب تحكما أكبر في التسيير وإدخال التكنولوجيات العالية والمناولة. حيث اصبحت مؤسسات الاسمنت التابعة لقطاع العام في الجزائر ملزمة على مواكبة هذه التحولات، وأصبحت امام حتمية تلبية هذه الاحتياجات والرغبات وأصبحت امام تحديات اخرى بعض النظر على التحدي الاقتصادي المتمثل في تلبية احتياجات السوق الوطنية من هذه المادة الاساسية وأصبحت مطالبة بمراعاة الابعاد البيئية والاجتماعية اثناء تأدية نشاطها ومراعاة اصحاب المصالح وهو ما يدل على ان هذه المؤسسات تقوم بتحقيق ابعاد التنمية المستدامة ضمن نشاطها.؛ سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية :

الى أي مدى يمكن أن يتم تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية في الجزائر ؟

eMail : (*) : Smrboukhetala@gmail.com & (**) Debboune@yahoo.fr & (***) Adjila_78@yahoo.fr

إن دراسة وتحليل المشكلة السابقة سيتم من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالتنمية المستدامة وماهي خصوصيتها بالنسبة للقطاع صناعة الاسمنت ؟
- هل يوجد اهتمام من طرف السلطات العمومية ومؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر برهانات التنمية المستدامة ؟
- الى اي مدى يتم تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات محل الدراسة ؟
- هل يوجد تبني من طرف مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر للبعد الاجتماعي من التنمية المستدامة ؟
- ماهو واقع تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر ؟

- **فرضيات الدراسة :** ولكي يتم القيام بالدراسة وحل مشكلة البحث والوصول الى الاجوبة المحتملة تم الاستعانة بمجموعة من الفرضيات وكانت على النحو التالي:

- إن الاهتمام برهانات التنمية المستدامة يدخل ضمن انشغالات مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة ؛
- يعتبر تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر ؛
- يوجد في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر اهتمام مختلف بالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية ؛
- تقوم مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر بالعديد من الاجراءات والخطوات التي تسعى من خلالها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة ؛

- **منهج البحث :** إن ارتباط البحث العلمي بأبعاد زمنية ومكانية متعددة وسعيه لتحقيق أهداف مختلفة، يتطلب تعدد أساليب تطبيقه. تم اختيار المنهج الوصفي، في هذه الدراسة، والهدف من تطبيقه هو معرفة واقع تبني مفهوم ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية في الجزائر، والخروج بتوصيات تسمح بتصويب الانحرافات الموجودة. إن تطبيق البحث المسحي لدراسة التنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية، يمكن الباحثين من الوقوف مباشرة على آراء مسيري المؤسسات واتجاهاتهم.

- **أهداف الدراسة :** تكشف أهداف الدراسة مدى مساهمة البحث في حل المشكلة المطروحة وهي الإجابة على السؤال: لماذا يجري البحث، ويمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في :

- بيان مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم الاستدامة وخصوصيتها بالنسبة لصناعة الاسمنت ؛
- التعريف بصناعة الاسمنت في الجزائر وتموقعها ضمن الخطط التنموية للبلاد ؛
- معرفة واقع تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر نظرا لدورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وللأثر البيئي المترتب على نشاطها الإنتاجي ؛
- تقديم توصيات للمسئولين على قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر للمساعدة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة؛

- **أهمية الدراسة :** تساهم أهمية البحث في إبراز القيمة الحقيقية المرجوة من البحث فهي توضح حجم المشكلة المبحوثة وجديتها. وتبرز أهمية هذه الدراسة في : انها تتناول بالدراسة والتحليل احد اهم المواضيع الهامة والتي كثر عليها الحديث في الاونة الاخيرة وخاصة منذ قمة –ريو- او ما يعرف بأجندة القرن 21، حيث يعتبر قطاع الاسمنت من بين القطاعات الهامة والرئيسية في اقتصاديات الدول وتعتبر مؤسسات قطاع الاسمنت من اهم الصناعات المعنية بضرورة إدماج أبعاد التنمية المستدامة، وإن تبنيها لهذا المفهوم يقتضي تحقيق أداء عال في المجالات الثلاثة الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي .

- **الدراسات السابقة :**

- **دراسة (Karen DELCHET، 2008) بعنوان :**

" La prise en compte du développement durable par les enterprises entre strategies et normalisation – étude de la mise en oeuvre des recommendations du guide AFNOR SD21000 au sein d'un échantillon de PME françaises. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قابلية تطبيق المعيار الفرنسي - SD- 21000 من طرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة الفرنسية ، وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 80 مؤسسة صغيرة والمتوسطة من كامل قطاعات النشاط وموزعة عبر كامل التراب الفرنسي. وقد حاولت الباحثة في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية : هل تبني المؤسسات لأبعاد التنمية المستدامة هو خيار استراتيجي أو ضرورة تفرضها تطبيق معايير التقييس ؟ وبعد تجميع وتحليل البيانات التي تما الحصول عليها بناء على معلومات استمارة الاستبيان فقد توصلت الدراسة في الاخير الى النتائج التالية :

- صحة الفرضيتين المطروحتين للدراسة ؛
- إن مراعاة متطلبات أصحاب المصالح هو شرط ضروري ولكن غير كافي لإدماج أبعاد التنمية المستدامة؛
- إن اعتماد على المبادرات الطوعية يساعد في مراعاة تلك الأبعاد ومع ذلك تبقى المؤسسات غير قادرة على مجابهة المشاكل المتعلقة بالبعد البيئي ؛
- إن تطبيق المعيار الفرنسي-SD21000 - ما هو إلا خطوة نحو تبني المعيار العالمي - ISO 26000 -الخاص بالمسؤولية المجتمعية للشركات ؛

- **دراسة (MARIUS BULEARCA، CATALIN POPESCU، 2014) بعنوان:**

" DIMENSIONS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EXTRACTIVE INDUSTRY"، لقد حاولت هذه الدراسة القاء الضوء على مفهوم التنمية المستدامة من الجانب النظري من خلال محاولة الباحثين في هذا المقال على تحديد وشرح الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة : الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية حيث بينت ان مفهوم التنمية المستدامة مكن من إعادة النظر في العلاقة بين التنمية والتلوث على ضوء الترابط المتبادل بين مكونات التنمية، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان هذا التطور أساسا على النمو الاقتصادي ، والذي يعتبر في الواقع كآلية لذلك ، ولكن يستند أيضا على المفاهيم والقيم الجديدة التي توفر إطارا (نموذجا) ذو مستوى عال في حركية إحداثيات النمو. وبالتالي فإن ذلك الإطار يجب أن يعمل على توفير حوافز لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي ، بحيث أن مجمل الأهداف والطرق والأدوات يتم تحديدها من منظور طويل الأجل ، ويكون لهذا الإطار أيضا القدرة على الانفتاح الواسع على التقدم الحقيقي للمجتمع على جميع المستويات ، كما يعمل على تقديم حلول الدعم الفعال والمستمر لهذا التقدم.

- **دراسة (العايب عبد الرحمن، 2011) بعنوان : التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة اللاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة،** وقد عالجت هذه الدراسة واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائ من خلال دراسة إشكالية جد مهمة والتي تتمحور حول علاقة المؤسسات الاقتصادية بالتنمية المستدامة، وقد كشفت الدراسة عن وجود فرق شاسع بين واقع مؤسسات القطاع العمومي لصناعة الاسمنت كعينة مدروسة مع المتطلبات الضرورية اللازمة للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. فالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ما يزال ضعيفا عند هذه المؤسسات.

- **دراسة (مقدم وهيبة ، 2014) بعنوان : تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية –دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائرية،** وقد هدفت الدراسة الى معرفة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الجزائرية الواقعة في بعض ولايات الغرب الجزائري ، وعالجت اشكالية تتمحور حول تقييم ما مدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة لبرامج المسؤولية الاجتماعية، خلصت الدراسة الى غياب أي فلسفة او رؤية واضحة اتجاه المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة الى ان المؤسسات تمارس مسؤوليتها الاجتماعية بشكل متوسط عموما.

- **دراسة (مريم بولمخال ، 2012) بعنوان : إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية،** تهدف هذه الدراسة الى معالجة اشكالية حول "ما مدى إدماج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد التنمية المستدامة ضمن إدارتها الإستراتيجية ؟ واهم نتيجة توصلت اليها هذه الدراسة هي ان :

- بالرغم من تبني مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة لمفهوم التنمية المستدامة، والعمل على إدراجها ضمن أهدافها ، سياساتها ، وإستراتيجياتها ، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تطبيق أسلوب الإدارة الإستراتيجية المستدامة بالشكل العلمي، فأغلب إطاراتها ليسوا على دراية كافية بمختلف النماذج والأدوات العلمية التي يمكن الإستعانة بها لتطبيق هذا الأسلوب.

1- التنمية المستدامة : المفهوم والأهداف.

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي كنتيجة حتمية للمشاكل البيئية الخطيرة التي مست حياة الكائنات الحية والأرض عموما صاحبه أيضا اختلاف أراء العلماء في تحديد مفهوم دقيق وموحد للتنمية المستدامة وذلك راجع لاختلاف توجهات أصحابها.

وهناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة وهذا حسب مختلف الهيئات والعلماء والكتاب وسوف نحاول حصر اهم هذه التعاريف حسب مختلف مصادرها على النحو التالي :

" التنمية المستدامة عبارة عن شكل او صيغة للتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس او المجازفة بقدرات الاجيال اللاحقة لتلبية احتياجاتهم " ، اللجنة العالمية للدول من اجل البيئة والتنمية –لجنة بورتلاند 1987.[1]

التنمية المستدامة او التنمية المحتملة وباللغة الفرنسية "Le développement durable"، وهي نوع من التنمية الذي يستهدف التوفيق بين الجانب الاقتصادي، والتوازن البيئي، والتقدم الاجتماعي.

ومن تعاريف التنمية المستدامة حسب وزارة التنمية المستدامة لدولة كندا بأنها : "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وتستند التنمية المستدامة على رؤية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار التلازم الاجتماعي والاقتصادي للأنشطة البيئية والتنموية".[2]

كما حدد مفهوم التنمية المستدامة من خلال ميثاق الأمم المتحدة سنة 1987 عن البيئة والتنمية على النحو الآتي : " هو استخدام الموارد بالمعدل الذي يكون بالإمكان إدامته من دون تخفيض المستويات المستقبلية من خلال وضع المضامين البيئية والاجتماعية أمام التنمية ، فالتنمية المستدامة تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية مرغوبة اجتماعيا وًقابلة للنمو اقتصادياً ومستدامة بيئيا ".[3]

وتسعى التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف أساسية[4]، السلامة الإيكولوجية والعدل بين الدول والأفراد والأجيال ، والكفاءة الاقتصادية ، ولفترة طويلة بقيت الشركات تركز حصرا على الأداء المالي ، بغض النظر عن العوامل الخارجية الناتجة عن نشاطهم في عالم معقد ومترابط ، لا يمكن لأي شركة مسئولة ان تخفي الآثار الاجتماعية والبيئية المرتبطة بأعمالها ، وهذا ما ينادي به الحكم الراشد او الحوكمة حيث لم يعد يقتصر الامر على مصالح الشركة والمساهمين فقط ، لكن يمتد أيضا إلى جميع الجهات المعنية (أصحاب المصلحة): شركاء العمل المباشرين وغير المباشرين ، والمستهلكين ، والمقيمين ، والحكومة ، أجيال المستقبل ... أي جميع أصحاب المصلحة على المدى الطويل.

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي والعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية ايضا ،كما تراعي حماية البيئة من خلال الرغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتدعي أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة.

2- ابعاد التنمية المستدامة : إن مفهوم التنمية المستدامة يشمل ثلاثة أبعاد - الاقتصادي ، البيئيي والاجتماعي ، ويجب الانتباه إلى أن فكرة التنمية المستدامة لا تقتصر على حماية البيئة فقط بل في الواقع تستند التنمية المستدامة على ثلاثة أعمدة أو ثلاثة عناصر مترابطة وهي:[5]

- البعد البيئي ؛
- البعد الاقتصادي ؛
- البعد الاجتماعي ؛

سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية ، فان الإشكاليات التي تثيرها التنمية المستدامة كثيرة ، فإن الخطوة الأولى قبل اتخاذ نهج التنمية المستدامة هي التوصل إلى فهم كامل لكل التحديات أمر ضروري لتحديد أفضل مسارات العمل.

أ- البعد البيئي : من خلال الحفاظ وتحسين وتعزيز البيئة والموارد الطبيعية على المدى الطويل ، والحفاظ على التوازن البيئي ، والحد من المخاطر والوقاية من الآثار البيئية ، لان الموارد الطبيعية لها نهاية ، فالحيوانات والنباتات والماء والهواء والتربة ضرورية لبقائنا ، وتتعرض للتدهور ، وتعكس هذه الحقيقة ندرة ومحدودية الموارد الطبيعية وبالتالي الحاجة إلى حماية هذه التوازنات البيئية الكبرى لحماية مجتمعاتنا والحياة على الأرض.

ب- البعد الاقتصادي : وهي قدرة مجتمعنا على ضمان رفاهية جميع مواطنيه وينعكس هذا الرفاه في قدرة الجميع على الوصول مهما كان مستوى معيشتهم واحتياجاتهم الأساسية (الغذاء ، السكن و الصحة) ، وضمان المساواة في الحصول على فرص العمل ، الأمن ، التعليم ، حقوق الإنسان ، والثقافة والتراث...الخ.

ج- البعد الاجتماعي : وهذا من خلال التوفيق بين جدوى المشروع (الأداء الاقتصادي) مع المبادئ الأخلاقية ، مثل حماية البيئة والحفاظ على الروابط الاجتماعية ، وفي ظل هذا النظام فإن أسعار السلع والخدمات يجب ان تعكس التكاليف البيئية والاجتماعية للكامل دورة حياتها ، وهذا يعني استخراج الموارد و تثمينها ، مع الأخذ بعين الاعتبار التصنيع والتوزيع والاستخدام.

2- أدوات تحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية : تسعى المؤسسات الاقتصادية لإدماج التنمية المستدامة وتحقيق ابعادها المختلفة من خلال الاستعانة بمجموعة من الادوات الصادرة من مختلف الهيئات والمنظمات الفاعلة والجمعيات وكذلك الجامعيين والباحثين في ميدان التنمية المستدامة وتتمثل هذه الادوات في مايلي:

أ- المعايير والمواصفات القياسية الدولية :

تعني المواصفات الخصائص والميزات الخاصة بالمنتج لتأدية غرض محدد ، وتعتبر المواصفات لغة تفاهم ووسيلة اتصال مع كافة الحلقات المتعاملة مع المنتج أو مدخلاته ، وتعتبر المواصفات من أكثر الوسائل وضوحاً وقبولاً لدي كافة شرائح المجتمع لأنها تعتمد على الشفافية ، وتساهم المؤسسة الاقتصادية في الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة من خلال تزايد عدد المواصفات القياسية خاصة في السنوات الاخيرة ، فبعض المواصفات القياسية تصدر من المنظمة العالمية للتقييس الأيزو ، والبعض الاخر صدر من هيئات دولية اخرى ، وتنقسم عموما هذه المعايير الى 3 اقسام

رئيسية : فمنها ما هو خاص بالجودة ISO 9001- - وأخرى خاصة بالبيئة ISO 14001- - ومنها ما هي خاصة بالصحة والسلامة المهنية- OHSAS -1800 .

ب- مبادرات طوعية دولية : تساهم المنظمات والهيئات الدولية في ادماج أبعاد التنمية المستدامة في نشاط المؤسسات الاقتصادية وهي تعتبر مبادرات طوعية من طرف هذه المنظمات ، إن أهم الأدوات المطروحة أمام المؤسسات هي المبادرة العالمية لإعداد التقارير أو ما يسمى أيضا بمبادرة الإفصاح العالمية ومبادئ المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية-OCDE- والعقد العالمي الذي يطلق عليه أيضا بمبادرة كوفي عنان.

ج- مبادرات محلية للتنمية المستدامة : توجد العديد من مبادرات التنمية المستدامة المحلية على مستوى العديد من الدول النامية ، غير ان اهم واشهر هذه المبادرات على المستوى العالمي هي : التجربة الفرنسية والبريطانية والايطالية.

ويتمثل النموذج البريطاني في (معيار SIGMA)، حيث قام المعهد البريطاني للمواصفات القياسية (BSI) سنة 1999 وبالتعاون مع منظمات الأعمال البريطانية والمنظمات غير الحكومية والتي أطلق عليها تسمية المنتدى من أجل المستقبل "Forum for the future " بإطلاق مبادرة حول التنمية المستدامة وتسمى معيار SIGMA والهدف من المبادرة هو " وضع معيار يسمح بإدماج التنمية المستدامة في الإدارة"[6].

وهو عبارة عن معيار اشمل واوسع من المعايير الاخرى ، حيث يتناول كل الأوجه الممكنة التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة كما يحتوي على الأدوات التي تتيح ذلك.

ويقترب هذا المعيار من أنظمة إدارة الجودة حيث انه ينظم عملية ضمان فعالية إدماج أبعاد التنمية المستدامة في إدارة المؤسسة وجعل هذا النظام قابلا للتدقيق من طرف جهات من خارج المؤسسة[7].

اما أما عن التجربة الإيطالية فيما يتعلق بالنموذج الخاص بالتنمية المستدامة وهذا من خلال فكرة تطوير نظام موحد وهذا من اجل الحصول على شهادة ISO، حيث تتيح للمؤسسات الايطالية الحصول على شهادة واجدة تشمل كل المواصفات القياسية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بدلا من الحصول على كل شهادة على حدى ، ومعنى هذا ان التجربة الايطالية او النموذج الايطالي ادمج جميع المواصفات في مواصفة واحدة و اطلق على هذا النظام الموحد اسم BEST4 ، وهو بمثابة نموذج إدارة تبرهن من خلاله الشركات الإيطالية على تصرفاتها المجتمعية اتجاه كل أصحاب المصالح.

ويعتبر معيار SD 21000 اداة مقترحة من طرف وكالة الفرنسية للمواصفات القياسية" AFNOR" وهو من أبرز وأفضل المعايير على الصعيد المحلي وهو يعتبر كدليل تطبيقي للتنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية كما انه مقترح أيضا في هذه الآونة كمسودة عمل على لجنة COPOLCO واللجنة التقنية TC207 المختصة بالبيئة ولجنة TC176 المختصة في الجودة في منظمة الإيزو ، من أجل محاولة دراسته وتمريره كمشروع مواصفة دولية تصدرها منظمة الدولية للمواصفات القياسية (الإيزو) في المستقبل.[8]

وفقا لمعيار SD 21000 يمكن للمؤسسة مراعاة قضايا وأبعاد التنمية المستدامة في إستراتجياتها وسياساتها وأهدافها ، وذلك بالإستعانة على خمسة عناصر أساسية هي:[9]

- الحوكمة والممارسات الإدارية ؛
- الرهنات والتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة ؛
- الأداء الإقتصادي المستدام ؛
- المسؤولية الإجتماعية ؛
- المسؤولية البيئية ؛

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

1- مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات : يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر والذي يمثلها مؤسسة اسمنت الجزائر "مجمع جيكا" وهي تمثل القطاع العام ، حيث قامت هذه الدراسة بإجراء مسح شامل لكل مجتمع الدراسة المكون من 12 مؤسسة (شرق، وسط، غرب).

اما عن عينة الدراسة فقد استهدفنا المدير العام لكل مؤسسة اسمنت كما قمنا بتوسيع العينة الى رؤساء الاقسام على مستوى كل مصنع (رئيس قسم الموارد البشرية ، المكلف بالبيئة والتنمية المستدامة ، قسم العمليات التجارية ، قسم الامن والصيانة والسلامة) ، وهذا حتى يتسنى لنا معرفة مدى تبني ومراعاة ابعاد التنمية المستدامة من طرف هؤلاء المسؤولين على تنفيذ استراتجية المصنع حول التنمية المستدامة ، وتم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وهي 5 استمارات في كل مصنع وبلغ العدد 60 استمارة تم استرجاعها كلها اي نسبة استجابة 100 %.
أما عن أداة جمع المعلومات فقد تم من خلال الاستبيان، الذي تضمن 59 فقرة موزعة على 4 محاور، وهي :

الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية (11 فقرة)، البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية (17 فقرة)، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية (19 فقرة)، البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية (07فقرات) .

وللقيام بتحليل النتائج تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS 20، أما لاختبار الفرضيات فقد تمت الاستعانة باختبار T للعينة الواحدة، هذا طبعا بعد استخدام اختبارات الإحصاء الوصفي لتقييم مختلف مجالات الدراسة.

2- صدق وثبات أداة القياس : للتأكد من مدى ثبات نتائج الاستبيان وتوافقها إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف. وهو مقياس يستعمل لقياس مدى الاتساق ،(Coefficient Alpha Cronbach) مماثلة، تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ والتناسق بين إجابات المستجوبين على كل الأسئلة الموجودة في الاستبيان. وقد كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0,964 ، وهي قيمة أعلى من المقياس المتعارف عليه وهو 0,60 ، مما يؤكد ثبات وتناسق الأسئلة داخل الاستبيان.

III. النتائج ومناقشتها :

يهدف اختبار الفرضيات إلى تقييم فرضيات الدراسة من خلال استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، كما تمت الإشارة إليه سابقا.

1- الفرضية الاولى : "إن الاهتمام برهانات التنمية المستدامة يدخل ضمن انشغالات مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة "

1-1- دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة : يظهر الجدول رقم (01) النتائج المتعلقة بتقييم ما مدى دور الدولة في حث مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية على مراعاة وإدماج رهانات التنمية المستدامة ضمن نشاطها الانتاجي، نجد أنه تحصل على النقطة (3) اي موجود ومطبق حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، ومن خلال نتائج الجدول يتبين لنا ان الدولة تلعب دور مهما ومحوريا من خلال حث مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية على مراعاة ابعاد التنمية نتائج الدراسة المتعلقة المستدامة وكذلك بالنسبة للمؤسسات القطاع يوجد تجاوب مع السلطات العمومية خاصة في مجال احترم والالتزام بتطبيق القوانين ذات البعد البيئي والاجتماعي حيث تشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان المتوسط المرجح للقطاع هو (100%) وهذا ما يعني ان:

- تسهر وتلتزم مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت في الجزائر على إحترام القوانين والتشريعات في العملية الانتاجية ذات العلاقة بالبيئة والمجتمع ومراجعة ذلك بصورة دورية؛
- تعمل المؤسسات على متابعة التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تصدر من السلطات العمومية والتي قد يكون لها اثر على المؤسسة؛
- هناك تواصل وعلاقة وطيدة مع السلطات العمومية خاصة المحلية من اجل تحسين الاجراءات التي تمكن للمؤسسة ادماج ابعاد التنمية المستدامة؛
- خصصت الدولة برامج حكومية وصناديق للدعم المالي وجهت خصصا لصالح هذه المؤسسات الاقتصادية للاهتمام بالتنمية المستدامة؛

وتجدر الاشارة ان الجزائر عملت على وضع قاعدة قانونية بسن قوانين ذات العلاقة بالبيئة او ذات العلاقة بالجانب الاجتماعي وهذا للحث ومساعدة مؤسسات قطاع الاسمنت على تبيني مفهوم التنمية المستدامة بمختلف ابعادها الثلاثة ،

1-2- المبادرات الطوعية من طرف المؤسسات لإدماج أبعاد التنمية المستدامة : يظهر الجدول رقم (02) نتائج الدراسة المتعلقة بمعرفة هل تبادر هذه المؤسسات وتقوم بمبادرات طوعية سواء على المستوى المحلي اومن خلال العمل على المستوى العالمي من تلقاء نفسها من اجل إدماج أبعاد التنمية المستدامة كإستراتجية او كارهان، يتضح لنا بعد دراسة نتائج الجدول بأنه تحصل على النقطة (2.25) اي قيد التحقيق حسب مقياس ليكارت الثلاثي و حيث تشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان المتوسط المرجح للقطاع هو(75 %)، وهو ما يبين لنا ان هناك مجموعة من المبادرات الطوعية التي تتخذها مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر من اجل ادماج وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتتمثل هذه المبادرات في مجموعة من الممارسات خاصة في المجال البيئي والاجتماعي ، حيث قام مجمع "جيكا" للإسمنت المسؤول على مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر باستحداث وظيفة او منصب على مستوى هيكله التنظيمي تحت مسمى مستشار التنمية المستدامة والصحة والسلامة ابتداء من سنة 2015 وهذا ما يدل على إرادة المجمع اتجاه هذا الموضوع وكخطوة موالية هي تعميم هذا المنصب في كل مؤسسات التابعة للمجمع.

بعد التحليل السابق يتبين أن ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بمحور الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت الجزائرية تساوي (87 %)، وهو ما يعكس وجود اهتمام ورغبة من طرف مؤسسات قطاع الاسمنت من اجل ادماج رهانات التنمية المستدامة ضمن استراتجيتها ونشاطها الانتاجي من خلال الدور الذي تلعبه الدولة لحث ومساعدات هذه المؤسسات على تبني أبعاد التنمية المستدامة بسن قوانين وتشريعات ذات بعد بيئي واجتماعي ووجود برامج وصناديق دعم حكومية موجهة لهذه المؤسسات بالإضافة للمبادرات الطوعية التي تقوم بها هذه

المؤسسات للإدماج ابعاد التنمية المستدامة، وللإجابة أكثر على الفرضية نقوم باختبار العينة الواحدة من خلال اختبار T على النحو التالي :

الفرضية العدمية: إن الاهتمام برهانات التنمية المستدامة يدخل ضمن انشغالات مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة ؛

الفرضية البديلة: الاهتمام برهانات التنمية المستدامة لا يدخل ضمن انشغالات مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر وينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة ؛

واشارت النتائج المبينة في الجدول رقم (03) وعند مستوى ثقة 95% ومستوى شك 5 % انه يوجد اهتمام برهانات التنمية المستدامة من طرف مؤسسات الاسمنت في الجزائر بالإضافة الى ان الدولة تساعد هذه المؤسسات على ذلك، ومن خلال الجدول يتبين لنا ان قيمة T الخاصة بالفرضية الاولى قد بلغت (-28.94) وان مستوى الدلالة قد بلغ (0.125) وهو اكبر من 0.05 (مستوى الشك) وهذا ما يعني حسب هذا الاختبار على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العديمة (الصفرية) وعدم قبول الفرضية البديلة.
وبالتالي اتبثنا صحة الفرضية الاولى والتي تقول ان الاهتمام برهانات التنمية المستدامة يدخل ضمن انشغالات مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر ولا ينحصر فقط في الدور الذي تلعبه الدولة.

2- الفرضية الثانية : " يعتبر تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر"

2-1- التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم : يظهر الجدول رقم (04) نتائج الدراسة التي تهدف الى التعرف على متطلبات واحتياجات الزبون وتحليلها ومعرفة مستوى رضا الزبائن اتجاه المؤسسات، و بعد تحليل معطيات الجدول يتبين بأنه تحصل على العلامة (2.65) اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، ومن خلال نتائج الجدول نستنتج ان جل مؤسسات القطاع تعمل على معرفة متطلبات زبائنها والسهر على تلبية احتياجاتهم وهذا باعتبارهم الهدف الاول للمؤسسات القطاع وكذلك باعتبارهم يمثلون الرهان الاقتصادي والربحي لهذه المؤسسات ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو (83 %)، ويمكن لنا تحليل هذه النتائج كالتالي:

- تسعى كل مؤسسات القطاع لمعرفة وتحليل متطلبات الزبائن والحرص على معرفة اهتمامهم برهانات التنمية المستدامة ، وهذا من خلال ان الزبائن اثناء قيامهم بتسلم مادة الاسمنت تلزمهم المؤسسة بمراعاة انظمة السلامة والصحة المهنية وكذلك مراعاة المحافظة على البيئة ؛
- جل مؤسسات القطاع تحوز على نظام ادارة الجودة المطابق للمواصفة القياسية ايزو 9001 ؛
- تقيس مؤسسات قطاع الاسمنت رضا زبائنها باستعمال مؤشرات قياس ملائمة ، حيث توجد بعض مؤسسات الاسمنت وهي عين الكبيرة بسطيف ، عين توتة بباتنة ، حامة بوزيان قسنطينة ، عين تموشنت رائدة في القيام بمثل هذه الدراسات والعمل على اجراءها كل سنة او سنتين من اجل معرفة الايجابيات والسلبيات وتصحيح أي خلل ورد في هذه الاستقصاءات ؛
- تقوم مؤسسات القطاع باتخاذ اجراءات اللازمة اتجاه الموارد البشرية من اجل ان تصبح طرف فاعلا ومهما لتحقيق اعلى مستويات الرضا للزبائن ؛
- تقوم جل مؤسسات القطاع بالعمل على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تلحق بسمعة المؤسسة جرأ فقدان الزبائن؛
- يعتبر قيام مؤسسات قطاع الاسمنت بعقد جلسات اثناء نشاطها موجهة لزبائنها لرفع الوعي حول نوعية الاسمنت قيد التحقيق ، حيث فيها بعض المؤسسات التي تقوم بتعريف بنوعية منتجاتها من خلال بوابتها على صفحة الانترنت بتخصيص نافذة للتعريف بنوعية الاسمنت المنتج من خلال كل مؤسسة ؛

2-2- التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها: يحتوي الجدول رقم (05) على اسئلة تهدف الى معرفة وتحديد وتحليل اهم متطلبات المساهمين في المجال البيئي والاجتماعي وعلى كيفية مراعاة هاته المتطلبات من خلال ادخال تعديلات على رسالة المؤسسة ، أي معرفة نوع العلاقة التي تربط بين المؤسسات والمساهمين فيها في مجال تحقيق ابعاد التنمية المستدامة، وبعد تحليل نتائج الجدول نجد بأنه تحصل على النقطة (1.73) اي ضمن مشاريع المؤسسة حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وبلغت نسبة المتوسط المرجح الخاصة بهذا البعد بحوالي 57 % وهاته النتيجة هي حصيلة واقع مؤسسات قطاع الاسمنت التي تعتبر نسبة كبيرة منها تابعة ومملوكة من طرف الدولة مجمع " GICA"،

والذي سعى خلال السنوات الاخيرة لفتح راس مال مجموعة من المؤسسات للقطاع الخاص من اجل رفع كفاءة اداء هذه المؤسسات ، حيث توجد 5 مؤسسات اسمنت في شراكة مع شركات اجنبية كما بيناه سابقا بالإضافة الى مؤسسة اسمنت عين الكبيرة التي تحضر للدخول للبورصة وتضع هذه المؤسسات ضمن مشاريعها المستقبلية ان تتعدى علاقاتها

مع المساهمين الجانب المالي فقط لتشمل الجانب البيئي والاجتماعي من خلال مراعاة متطلبات المساهمين في هاته المجالات.

ومن خلال الدراسة الميدانية وزيارتنا لجل مؤسسات القطاع لاحظنا اثناء تحليلنا لهذا البعد نتيجة عكسية في مصنع الاسمنت متيجة (مفتاح) الذي هو في شراكة مع العملاق في قطاع الاسمنت مجمع لافارج بنسبة 35% (عقد شراكة في مجال التسير) تتمثل في انه منذ بداية سريان عقد الشراكة قامت هذه الشركة بتوقيف كل عمليات الانتاج لملاحظتها الوضع الكارثي للمصنع في الجانب البيئي والاجتماعي حيث قامت بإعادة تأهيل للمصنع في المجال البيئي وأيضا المجال الاجتماعي وجعلها اولوية في نشاطها على النشاط الاقتصادي ، والملاحظ ان المساهم هو من قام بتأثير على صاحب الاغلبية في هذا المجال.

2-3- التعرف على متطلبات الموردين والسهر وعلى تلبيتها : من خلال الجدول رقم (06) نسعى من خلاله الى تقييم والتعرف على العلاقة بين المؤسسات محل الدراسة والموردين وهذا بوجود حوار دائم ومستمر مع الموردين للتعرف على متطلباتهم والعمل على بناء شركات معهم من اجل تطوير اداء المؤسسة ، بالإضافة بناء علاقة خاصة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة التزامها اتجاه التنمية المستدامة،و بعد تحليل معطيات الجدول تحصل على العلامة **(2.80)** اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وهي نتيجة ونسبة مرتفعة تعكس العلاقة الجيدة التي تجمع مؤسسات قطاع الاسمنت بالموردين بمختلف اصنافهم وانواعهم حيث الملاحظ ان هذه العلاقة يحكمه الجانب المادي والاقتصادي في المستوى الاول غير ان هذه العلاقة تعدت هذا الجانب لتراعي نوعا ما الجوانب البيئية ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي **(94%)** ، وهي نسبة مرتفعة وهو ما يفسره مايلي :

- تعمل مؤسسات القطاع بصورة دائمة ومستمرة للتعرف على متطلبات الموردين ؛
- تقوم المؤسسات بتقييم المخاطر التي تحدث جراء قيام المؤسسة بعمليات شراء لا تتطابق مع متطلبات الموردين خاصة في المجال البيئي والاجتماعي ؛
- تقوم جل المؤسسات بإجراء مناقصات وتقديم طلبيات الى الموردين تتضمن شروط اقتصادية وبيئية واجتماعية ؛
- تعتبر من بين اهداف مؤسسات القطاع بناء شراكات مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة التزاماتها بالتنمية المستدامة وخاصة مع شركة سونلغاز التي تعتبر المورد الرئيسي للقطاع بالطاقة الكهربائية ؛
- تتخذ المؤسسات الاجراءات اللازمة في حالة تدهور نشاطها اتجاه مورديها لكي لا يوثر ذلك سلبا على نشاطهم ؛

وللتأكيد نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر سنقوم بإجراء اختبار T للعينة الواحدة على النحو التالي :

الفرضية العدمية: يعتبر تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر ؛

الفرضية البديلة: لا يدخل تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من بين الاهتمامات الرئيسية لمؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر؛

واشارت النتائج المبينة في الجدول رقم (07) عند مستوى ثقة 95% ومستوى شك 5 % انه يتم تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ويعتبر من بين الاهتمامات الرئيسية من طرف مؤسسات الاسمنت في الجزائر، من خلال الجدول يتبين لنا ان قيمة T الخاصة بالفرضية الثانية قد بلغت **(48.84)** وان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ **(0.056)** وهو اكبر من **0.05** (مستوى الشك) وهذا ما يعني حسب هذا الاختبار على انه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العديمة (الصفرية)** وعدم قبول الفرضية البديلة .

وبالتالي اتبثنا صحة الفرضية الثانية والتي تقول ان يتم تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر .

3- الفرضية الثالثة : "يوجد في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر اهتمام مختلف بالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية ".

3-1- التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها : يظهر لنا الجدول رقم (08) ما مدى امكانية التعرف على احتياجات العمال وتحقيقها باعتباره العامل الاساسي والرئيسي في تحقيق اهداف المؤسسة وهذا من خلال معرفة درجة رضى العمال وفتح قنوات لاتصال مع العمال وتوفير نظم الصحة والسلامة المهنية ، بالإضافة الى البرامج الخاصة بالتكوين هذه الموارد البشرية للرفع من مستوى كفاءتها والاعتماد على استراتجية فعالة للتحفيز العمال من خلال التحفيزات وهذا ليصبح المورد البشري عنصر فعال لتحقيق اهداف المؤسسة، وقد اشارت نتائج تحليل هذا الجدول على انه تحصل على العلامة **(2.36)** اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وهي نتيجة جيدة توضح ان مؤسسات قطاع الاسمنت تولى الاهتمام برغبات العمال وتسهر على تلبية احتياجاتهم بدرجة جيدة ، وهذا باعتبارهم راس مال المؤسسة ومن خلالهم يتم تحقيق اهداف المؤسسات ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا الجدول هو **(78 %)**، وهي نتيجة تدل على أن :

- تعمل مؤسسات القطاع بصورة دائمة على معرفة احتياجات عمالها ومدى رضاهم على الادارة العليا وهذا عن طريق بعض الطرق والتي منها اجراء استقصاءات دورية لمعرفة درجات رضا عمالها ؛
- تتوفر بعض مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية (عين الكبيرة، عين توتة، يني صاف) على المواصفة القياسية OHSAS 18000 ، والمتعلقة بنظام الصحة والسلامة المهنية والتي تعتبر مؤشر اجابي وجيد على اهتمام المؤسسة بمواردها البشرية ، اما باقي مؤسسات القطاع فيعتبر حصولها على هذه المواصفة من ضمن مشاريعها المستقبلية . فيما توجد بعض المصانع مازالت بعيدة على الاهتمام بهذه المواصفة وهذا لأنها مازالت امام رهان وضع نظام الادارة البيئية في المقام الاول ؛
- لا يوجد في مصانع الاسمنت الجزائرية اي مؤسسة تطبق عمليات التدقيق الاجتماعي وفق معيار المساءلة الاجتماعية SA 8000 ، ويعتبر هذا في بعض مؤسسات القطاع التي خطت خطوات هامة في تبني التنمية المستدامة ضمن مشاريعها المستقبلية ؛
- فيما يخص اجراء جلسات تشاور مع العمال حول نتائج المؤسسة بغرض اتخاذ التدابير اللازمة التي تسمح بمراعاة متطلبات العمال ، فمن خلال زيارتنا الميدانية والمقابلات خاصة مع مصلحة الموارد البشرية فهذه المؤسسات تقوم كل يوم صباحا بإجراء اجتماع مصغر على مستوى مكتب مدير المصنع مع رؤساء الاقسام الموجودة على مستوى المصنع لتحديد خطة العمل اليومية ومناقشة كل المستجدات والتي منها متطلبات العمال ؛
- يعتبر التكوين من الاهداف الرئيسية للمؤسسات القطاع ويكتسي اهمية كبيرة حيث تستعين كل مؤسسات القطاع ببرامج خاصة بالتكوين والتدريب تؤدى الى رفع مستويات كفاءة العمال ؛

3-2- التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم : يبين الجدول رقم (09) هل يوجد اهتمام من طرف مؤسسات قطاع الاسمنت بتنمية وتطوير المجتمع المحلي التي تنشط فيه وهذا من خلال سعي المؤسسة للتعرف على الاطراف الفاعلة في المجتمع والعمل على تفهم متطلباتهم في المجال البيئي والاجتماعي والقيام بالمبادرات الخيرية في المجالات الاجتماعية والتربوية والبيئية ورعاية الانشطة الرياضية بالإضافة الى سعيها للمحاربة الفقر والتهميش كمشروع ضمن مشاريع المؤسسة، وتشير احصائيات المتعلقة بهذا العنصر بانه تحصل على العلامة (2.39)، اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وهذا ما يدل على ان مؤسسات قطاع الاسمنت لديها علاقة بالمجتمع الذي تنشط فيه وتعمل مبادرات لا باس بها في المجتمع المحلي وتهدف لكي تصبح مؤسسة مواطنة ، و تشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي (79%)، وهي نسبة جيدة وهو ما يفسرها ما يلي:

- تعمل المؤسسة على التعرف على الاطراف الفاعلة في المجتمع المحلي الذين قد يكون لهم تأثير إيجابي أو سلبي على نشاط المؤسسة وهذا ما تحتاويه السياسة الموثقة الخاصة بالتنمية المستدامة في جل المؤسسات القطاع؛
- يعتبر من ضمن مشاريع القطاع التقييم الدوري لمتطلبات المجتمع المحلي وتفهما خاصة في المجالين البيئي والاجتماعي ووضع السياسة العامة للمؤسسة دون اهمال رغبات هؤلاء الأطراف ، وتوجد بعض مؤسسات القطاع التي قامت باتخاذ اجراءات في المجال البيئي والاجتماعي هدفها مراعاة متطلبات المجتمع المحلي ؛
- تقوم مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر بالقيام بالعديد من المبادرات الخيرية في المجالات الاجتماعية والتربوية والبيئية والثقافية والرياضية كمساهمة في بناء المساجد بالإعانة بمادة الاسمنت ورعاية العديد من النوادي الرياضية ورعاية بعض الانشطة المتعلقة بالجانب البيئي ؛
- تتابع المؤسسات التطورات السياسية التي لها علاقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المؤثرة على المؤسسة؛
- لا يوجد في مؤسسات القطاع مشروع او استراتجية لتنفيذ مشروع انمائي في مجال مكافحة الفقر يستهدف المجتمعات المحلية من خلال تمكينهم من الحصول على البنية والخدمات الاساسية ولاسيما في مجال التعليم ، وهذا تفسيره هذه المؤسسات بان مثل هذه المشاريع ليس من اختصاص هذه المؤسسات وتوجد هيئات اخرى مسئولة عنه ؛
- يعتبر التزام المؤسسات بتحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات المحلية التي تعمل داخل إقليمها الجغرافي من بين اهدافها المستقبلية ؛

3-3- الصحة والسلامة المهنية : تبحث الدراسة على معرفة الاجراءات والسياسة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية المتخذة من طرف مؤسسات القطاع واعتبارها من بين الاهتمامات الرئيسية للمؤسسة وهذا بوجود مشروع على مستوى المؤسسات يهدف الى ايجاد بيئة عمل اكثر سلامة وصحة في جميع المواقع ومنشات القطاع ، بالإضافة للتوفير المرافق المادية والاجتماعية الملائمة، **وهذا ما يبنه الجدول رقم (10)** ومن خلال تحليلنا للنتائج الجدول نجد انه تحصل على العلامة **(2.77)** اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي ، وهذا ما يدل على ان مؤسسات قطاع الاسمنت تراعي بشدة قواعد الامن والصحة السلامة المهنية ، وتعتبرها من الاولويات والالتزامات لديها ، وتشير اجابات ونتائج

الاستبيان الى ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي (92%) ، وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ما يعني ان:

- جل مؤسسات القطاع يوجد فيه مشروع يهدف الى ايجاد بيئة عمل اكثر سلامة وصحة في جميع المواقع والمنشات التابعة للمصانع ، وتتخذ خطوات مناسبة لمنع وقوع الحوادث و الاصابات ؛
- يوجد في كل مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت انذار لسلامة يطلق عقب أي خلل أو طارئ اثناء النشاط ؛
- يحضر ويمنع وجود اي من العاملين بالمؤسسة او شخص آخر داخل مواقع العمل بدون أدوات الحماية الشخصية (الخوذة ، الاحذية الخاصة ، القفازات....) ؛
- تولى مؤسسات القطاع اهمية بالغة للصحة والنظافة الصناعية (الوقاية مثلا من مخاطر الغبار و الضوضاء)؛
- تتوفر المؤسسات على مرافق مادية و مرافق اجتماعية تعتبر ملائمة ؛
- يعتبر من ضمن مشاريع مؤسسات القطاع اصدار نشرة لأفضل الممارسات اثناء العملية الانتاجية و التي تلقي الضوء على المبادرات الايجابية ؛

وتعتبر مؤسسة صناعة الاسمنت متيجة (مفتاح ولاية البليدة) الرائدة في مجال الصحة السلامة المهنية من ضمن كل مؤسسات القطاع، وتعتبر كمرجع في هذا المجال حيث يضم هذا المصنع مدرسة خاصة بتعليم قواعد الصحة والسلامة المهنية يستفيد من خدماته التعليمية والتكوينية كل موظفي وعمال المصنع ، بالإضافة الى المصانع التابعة للمجمع "جيكا" تجري فيه دورات تكوينية للمسؤولين الصحة والسلامة المهنية ، كما ان عمال الشركات العاملة في المصنع في اطار المناولة يستفيدون ايضا من دورات تكوينية .

بعد تحليل واقع البعد الاجتماعي او المسؤولية المجتمعية في مؤسسات صناعة الاسمنت العمومية في الجزائر نسعى للتأكيد النتائج المتحصل عليها من خلال اجراء اختبار -T- لعينة الواحدة بهذا الشأن للإجابة على الفرضية بشكل تام، كما يلي :

الفرضية العدمية: يوجد في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر اهتمام مختلف بالأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية.

الفرضية البديلة : لا يوجد اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة في مؤسسات صناعة الاسمنت الجزائرية.

وقد اشارت نتائج جدول رقم (11) وعند مستوى ثقة (95%) ومستوى شك (5%) انه يتم تحقيق البعد الاجتماعي في مؤسسات صناعة الاسمنت الجزائرية بأبعادها الثلاثة، ومن خلال الجدول يتبين لنا ان قيمة T الخاصة بالفرضية الثالثة قد بلغت **(62.70)** وان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ **(1.46)** وهو اكبر من **0.05** (مستوى الشك) وهذا ما يعني حسب هذا الاختبار على انه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العديمة (الصفرية)** وعدم قبول الفرضية البديلة .

وبالتالي اتبثنا صحة الفرضية الثالثة والتي تقول ان يتم تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة بصورة مختلفة من طرف مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر .

4- الفرضية الرابعة: " تقوم مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر بالعديد من الاجراءات والخطوات التي تسعى من خلالها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة"

4-1- السهر على حماية البيئة : يبين الجدول رقم (12) ما مدى وجود انظمة بيئية مطابقة للمواصفات الدولية بالإضافة الى وجود برامج تكوينية للفائدة الموارد البشرية في الجانب البيئي ومعرفة الخطوات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسات للتخفيف من الاثار السلبية على البيئة والطبيعة، تشير النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية انها تحصل على النقطة **(2.59)** ، اي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وهذا ما يدل على ان مؤسسات قطاع الاسمنت تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي للتنمية المستدامة وهذا من خلال تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئية وقيامها بالعديد من الاجراءات التي تهدف الى الحد من الاثار السلبية على البيئة والتي تسعى من خلالها للحصول على المواصفة القياسية ايزو 14001 ، وتشير اجابات ونتائج الاستبيان الى ان نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي **(83 %)**، وهي نتيجة تدل على ان:

- تجري مؤسسات القطاع دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه هذه المصانع؛
- يوجد العديد من مؤسسات الاسمنت الجزائرية تحوز على نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفة القياسية ايزو 14000؛
- تقوم مؤسسات القطاع بإجراء برامج تكوينية لفائدة العمال في المجال البيئي فقط ؛
- لا يوجد الاهتمام من طرف مؤسسات الاسمنت للعمل على الصعيد العالمي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في قطاع الاسمنت مثل مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة حيث يعتبر فقط مصنع متيجة من خلال

الشريك الفرنسي مجمع لافارج الوحيد الذي يعتبر كعضو في هذا المجلس ، بالإضافة الى مصنع عين توتة الذي يعمل في شراكة مع الاتحاد الاوربي من اجل وضع دورة حياة لمصنع الاسمنت ؛

- توجد استراتجية في القطاع هدفها استخدام الموارد البديلة لتحل الموارد غير المتجددة في العملية الانتاجية؛
- تقوم المؤسسات بالعديد من الاجراءات والتدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران وإتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض الانبعاثات ؛
- تعمل كل مؤسسات القطاع على المراجعة البيئية والصيانة للمصانع خلال فترات زمنية معينة تتراوح بين مرة واحدة في السنة او مرتين في السنة ؛
- وفي هذا الصدد قامت العديد من مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر باتخاذ عدة اجراءات للحماية البيئة والتقليل من الاثار السلبية لنشاطها على البيئة وقد جاءت هذه الاجراءات اما عن طريق ضغط الضوابط التي وضعتها السلطات العمومية في الجزائر او ضغوطات المجتمع المحلي بالإضافة الى عامل اخر وهو المبادرات الطوعية من طرف هذه المؤسسات ؛

وللإجابة على الفرضية الرابعة بالشكل الكافي، نقوم باختبار T للمعرفة واقع وما مدى تبني مؤسسات الاسمنت العمومية في الجزائر للبعد البيئي للتنمية المستدامة وهذا على النحو التالي:

الفرضية العدمية: تقوم مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر بالعديد من الاجراءات والخطوات التي تسعى من خلالها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛

الفرضية البديلة: لا تقوم مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر باتخاذ خطوات وإجراءات سعيا منها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛

وقد جاءت النتائج في الجدول رقم (13) وعند مستوى ثقة 95% ومستوى شك 5 % الى ان مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر تقوم بالعديد من الاجراءات والخطوات سعيا منها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة سواء باحترام القوانين التي تفرضها الدولة او القيام بمبادرات طوعية لتحقيق ذلك، من خلال الجدول يتبين لنا ان قيمة T الخاصة بالفرضية الثالثة قد بلغت **(21.75)** وان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ **(0.93)**وهو اكبر من **0.05** (مستوى الشك) وهذا ما يعني حسب هذا الاختبار على انه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العديمة (الصفرية)** وعدم قبول الفرضية البديلة.

وبالتالي اتبثنا صحة الفرضية الرابعة والتي تقول ان يتم تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر .

IV.الخلاصة :

لقد هدفت هذه الدراسة الى بيان تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت الجزائرية وهذا من خلال محاولة معرفة واقع كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة في هذه المؤسسات خاصة في ظل رهانات التنمية المستدامة، وقد بينت الدراسة ان مؤسسات قطاع الاسمنت في الجزائر تقوم بمراعاة ابعاد التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة حيث يسعى مجمع اسمنت الجزائر الى تبنى هذا المفهوم وقام بوضع سياسة خاصة بالتنمية المستدامة ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الاسمنت التابعة للمجمع توجد فيها سياسة موثقة خاصة بالتنمية المستدامة منبثقة عن سياسة المؤسسة الأم ، فعلى مستوى الدراسة الميدانية توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج وفقا إختبار الفروض كما يلي:

- تقوم الدولة بدورها من اجل حث مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت على مراعاة وادماج أبعاد التنمية المستدامة اثناء نشاطها او في استراتجيتها وهذا من خلال سن القوانين المتعلقة بالجانب البيئي او الاجتماعي وحتى الجانب الاقتصادي كم انه يوجد التزام من طرف هذه المؤسسات بالالتزام بهذه القوانين وتوجد علاقة وطيدة تجمع المؤسسات مع السلطات العمومية كما بينت الدراسة ان الدولة تقوم بتوفير برامج الدعم المالي من خلال برامج او صناديق مالية للمساعدة هذه المؤسسات على تبنى مفهوم التنمية المستدامة؛
- تقوم مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر بالمبادرات الطوعية لإدماج ابعاد التنمية المستدامة، كما تتمثل اساسا هذه المبادرات خاصة في المجال البيئي والاجتماعي كالقيام بالإجراءات التي تسمح بالتقليل من الاثار السلبية على البيئة مثل التحكم في الإنبعاثات وإدارة النفايات بالإضافة الى الاهتمام بالموارد البشرية كما يوجد قصور في جانب علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع المحلي وعدم وجود مبادرات طوعية لتنمية المجتمع المحلي وعدم العمل على المستوى الدولي بصفة طوعية في مبادرات الدولية لتنمية المستدامة ؛
- يتجسد إدماج للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن نشاطها من خلال مراعاة مختلف ابعاده وهذا ما تم تأكيده في الجانبين النظري والتطبيقي ؛

- تلتزم كل المؤسسات القطاع بمراعاة متطلبات العمال حيث توجد بها سياسة واضحة لمراعاة هذا العنصر الهام وتقوم بالاستماع له والسهر والعمل على تلبية احتياجاتهم باعتباره عنصر فعال يضمن لمؤسسة تحقيق اهدافها ؛
- يوجد تحكم من طرف مؤسسات القطاع فيما يخص الصحة والسلامة في اماكن العمل ويوجد بها سياسة واضحة وصارمة تكفل تطبيق شروط الصحة والسلامة اثناء العملية الانتاجية كما يتم تدريب العمال في مجال قواعد الصحة والسلامة ؛
- فيما يخص البعد الثالث للمسؤولية الاجتماعية والمتعلق بعلاقة المؤسسة بالمجتمع المحلي فقد تبين لنا من خلال تحليل لواقع هذه المؤسسات انه لا توجد فيها استراتجية خاصة بهذا البعد وان كل ما يتعلق بعلاقة المؤسسة بمحيطها الخارجي يتمثل فقط في الاعمال الخيرية او المساعدات ولا توجد خطة على مستوى هذه المؤسسات لتنمية المجتمع المجلي من خلال محاربة الفقر او دعم برامج تعليمية او بناء القدرات او تنفيذ استثمارات لصالح المجتمع ؛
- يوجد احترام لقوانين الدولة في هذا المجال والتي تسمح بالتقليل من الانبعاثات الصادرة من مصانع الاسمنت ومن خلال اقتناء وتجديد لمعدات الانتاج والمحافظة على المياه والطاقة وتسير النفايات ؛
- بالإضافة لقيامها بمبادرات طوعية لحماية البيئة والطبيعة ومن تلك المبادرات وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001 إصدار 2004 وهو ما يكفل لها المساهمة في حماية البيئة ؛

لقد توصلت هذه الدراسة الى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لفائدة المسؤولين والقائمين على مؤسسات صناعة الاسمنت الجزائرية والتي تهدف الى تحسين ودعم الاجراءات المتخذة لإدماج رهانات التنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي:

- الاحتكاك والاقتداء بالشركات العالمية الرائدة في التنمية المستدامة واخذ منها كيفية ادماج رهانات التنمية المستدامة ضمن انشغالات ادارة هذه المؤسسات او فيما يتعلق بالقيام بإعداد تقارير الخاصة بالتنمية المستدامة والافصاح على الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمؤسسات ومثل هذه الشركات هي شركة لافارج الفرنسية-LAFARGE-وشركة السويس المصرية ، وهذا باعتبارهم ينشطوا في نفس القطاع وهو صناعة الاسمنت كما ان هذه الشركات تعتبر رائدة في مجال صناعة مواد البناء على المستوى العالمي بالنسبة لمجمع لافارج وعلى المستوى الاقليمي بالنسبة لشركة السويس ، حيث تعتبر شركة لافارج بالنسبة لموضوع التنمية المستدامة في فرنسا نموذج ناجح في كيفية مراعاة ابعاد التنمية المستدامة حتى على المستوى العالمي؛
- المشاركة بصفة طوعية في مبادرات الدولية لتنمية المستدامة من اجل دراسة كيفية ادماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة مثل مبادرات الاستدامة في قطاع الاسمنت للمجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة والتي تضم مجموعة كبيرة من المؤسسات صناعة الاسمنت على المستوى العالمي والاستفادة من الخبراء والاكاديمين الذين يعملون على نموذج لتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت ؛
- الاندماج في المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة -GRI– والتي بدورها تعمل مع كل القطاعات الاقتصادية وتوجد معايير وطرق تبين كيفية اعداد تقارير حول التنمية المستدامة ؛
- العمل على اعداد تقارير حول التنمية المستدامة كل فترة زمنية معينة مثل كبرى الشركات التي قطعت اشواط في ذلك وعلى سبيل المثال شركة لافارج الفرنسية وشركة السويس للاسمنت المصرية ؛
- ضرورة ايصال سياسة المؤسسات حول التنمية المستدامة واشراك كل الفاعلين في المؤسسات لإنجاح وضمان تحقيق هذه السياسة على ارض الواقع ؛
- العمل اكثر على تحسين الجانب الاجتماعي وبالأخص الجانب المجتمعي للمسؤولية الاجتماعية من خلال العمل على تنفيذ مشروع انمائي يستهدف المجتمعات المحلية من خلال تمكينهم من الحصول على البنية والخدمات الاساسية ولاسيما في مجال التعليم ؛

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01): دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة

عبارات البعد الاول (دور الدولة في حث المؤسسات الاقتصادية على مراعاة ابعاد التنمية المستدامة)	موجود ومطبق (%)	قيد التحقيق (%)	غ موجود تماما(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
الالتزام باحترام القوانين والتشريعات في العملية الانتاجية ذات العلاقة بالبيئة والمجتمع ومراجعة ذلك بصورة دورية	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
متابعة التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تصدر من السلطات العمومية والتي قد يكون لها اثر على المؤسسة	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
التواصل مع السلطات العمومية خاصة المحلية من اجل تحسين الاجراءات التي تمكن للمؤسسة ادماج ابعاد التنمية المستدامة	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
وجود برامج حكومية لصالح المؤسسات الاقتصادية موجهة خصيصا للاهتمام بالتنمية المستدامة	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
وجود صناديق حكومية للدعم المالي للمؤسسات المهتمة بإدماج ابعاد التنمية المستدامة	%100	00	00	3	0	موجود ومطبق
نتيجة البعد الاول	**% 100**			**3**	**0**	**موجود ومطبق**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(2): المبادرات الطوعية التي تستخدمها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة.

عبارات البعد الثاني (المبادرات الطوعية التي تستخدمها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة)	موجود ومطبق (%)	قيد التحقيق (%)	غ موجود تماما(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
توجد لجنة لتسيير شؤون التنمية المستدامة في المؤسسة	48.3	43.3	8.3	2.35	0.63	موجود ومطبق
اتباع طواعية سياسة واضحة في مجال تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية بغض النظر عن تلك التي تفرضها القوانين وتشريعات العمل.	51.7	40.0	8.3	2.4	0.647	موجود ومطبق
ابرام اتفاقيات بصورة طوعية مع الشركاء الاجتماعين لتحديد سياسة فعالة لإدارة الموارد البشرية غير تلك التي تفرضها الاتفاقيات الجماعية المنصوص عليها قانونا	46.7	41.7	11.7	2.35	0.685	موجود ومطبق
المشاركة بصفة طوعية في مبادرات الدولية لتنمية المستدامة من اجل دراسة كيفية ادماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة	26.7	11.7	61.7	1.65	0.880	غير موجود تماما
تخصص المؤسسة ضمن ميزانيتها اعتمادات من اجل دعم برامج تنمية العمل المحلي وبناء القدرات التعليمية للمجتمع وكذلك التبرعات والأعمال الخيرية.	30	40	30	2.00	0.781	قيد التحقيق
اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين و التي تساهم في الحد من التلوث.	71.7	28.3	00	2.72	0.454	موجود ومطبق
نتيجة البعد الثاني	**%75**			**2.25**	**0.54**	**قيد التحقيق**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(03):اختبار T لمدى وجود اهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت.

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 2.62					
الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الاسمنت	قيمةT	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط فروق	مستوى الثقة عند 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلى
	-28.94	**59**	**1.025**	**-4.753**	**-7.460**	**-2.046**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(4):التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم

عبارات البعد الاول (التعرف على متطلبات الزبائن والسهر على تلبية احتياجاتهم)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة(%)	لا موجود الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
معرفة وتحليل متطلبات الزبائن والحرص على معرفة اهتمامهم برهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة.	49	05	06	2.72	0.640	موجود

اعتماد المؤسسة على نظام ادارة الجودة مطابق للمواصفة القياسية ايزو .9000	55	05	00	2.92	.3910	**موجود**
تقيس المؤسسة مستوى رضا الزبائن بإستعمال مؤشرات قياس ملائمة.	53	02	05	2.80	0.576	**موجود**
تتخذ المؤسسة الاجراءات اللازمة اتجاه الموارد البشرية من اجل جعلها طرفا فاعلا ومهما للسعي لتحقيق اعلى مستويات الرضا للزبائن.	46	08	06	2.67	0.655	**موجود**
العمل على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تلحق بسمعة المؤسسة جراً فقدان الزبائن.	46	07	07	2.65	0.685	**موجود**
تدرج المؤسسة اثناء نشاطها جلسات موجهة للزبائن لرفع الوعي حول نوعية الاسمنت .	21	26	13	2.13	0.74	**ض/م/م**
نتيجة البعد الاول	**%88.3**			**2.65**	**1.95**	**موجود**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(5): التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها.

عبارات البعد الثاني (التعرف على متطلبات المساهمين والعمل على تحقيقها)	موجود	ضمن مشاريع المؤسسة	لا يوجد الاهتمام به	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
تحديد و تحليل أهم متطلبات المساهمين في المجالين البيئي و الاجتماعي.	21	05	34	1.78	0.940	ض/م/م
مراعاة متطلبات المساهمين من خلال ادخال تعديلات على رسالة وقيم المؤسسة ومبادئ التسيير المعتمدة.	18	08	34	1.73	0.899	ض/م/م
الافصاح على الانشطة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة للمساهمين.	19	07	34	1.75	0.914	ض/م/م
تقييم مدى تاثير اداء المؤسسة في المجال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي على سلوكيات وقرارات المساهمين.	20	06	34	1.77	0.927	ض/م/م
ادراك سلوكات المساهمين وتحليل الاثار السلبية والاجتماعية التي قد تنجم عنها.	13	11	36	1.62	0.825	لا يوجد الاهتمام به
نتيجة البعد الثاني	**%57**		**1.73**	**0.88**	**ضمن مشاريع المؤسسة**	

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(06): التعرف على متطلبات الموردين والسهر على تلبيتها.

عبارات البعد الثالث (التعرف على متطلبات الموردين والسهر على تلبيتها)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة(%)	لا يوجد الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
العمل الدائم والمستمر للتعرف على متطلبات الموردين.	57	02	01	2.93	0.312	**موجود**
تقييم المخاطر التي قد تحدث جراء قيام المؤسسة بعمليات شراء لا تتطابق مع متطلبات الموردين خاصة في المجال البيئي والاجتماعي.	48	06	06	2.70	0.646	**موجود**
اجراء مناقصات وتقديم طلبيات الى الموردين تتضمن شروط اقتصادية واجتماعية وبيئيا.	55	05	00	2.92	0.279	**موجود**
اصدار تعليمات واضحة وصارمة تمنع عمال المؤسسة مهم كانت مناصبهم هدفها المعاملة العادلة بين الموردين و مراعاة متطلباتهم.	53	02	05	2.80	0.576	**موجود**
تسعى المؤسسة وراء بناء شراكات دائمة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة التزاماتها بالتنمية المستدامة.	39	16	05	2.57	0.647	**موجود**
في حالة تدهور نشاط المؤسسة يتم اتخاذ تدابير اتجاه الموردين لكي لا يؤثر ذالك سلبا على نشاطهم.	54	05	01	2.88	0.372	**موجود**
نتيجة البعد الثالث	**%94**			**2.80**	**0.74**	**موجود**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (07): اختبار T لمدى تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.

Test sur échantillon unique						
	39Valeur du test = 2.					
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر	Tقيمة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الثقة عند 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلى
	48.84	**5+9**	**0.056**	**0.70**	**-2.11**	**3.52**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(8):التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها.

عبارات البعد الاول (التعرف على احتياجات العمال والسهر على اشباعها)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة(%)	لايوجد الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
تعمل المؤسسة على اجراء استقصاءات دورية لمعرفة درجات رضا عمالها.	35	07	08	2.45	0.723	موجود
تتوفر المؤسسة على نظام للإدارة والصحة والسلامة المهنية مطابق للمواصفات القياسية ohsas18000.	20	28	12	2.13	0.724	ض/م/م
تعتمد المؤسسة على عمليات التدقيق الاجتماعي وفق معيار المساءلة الاجتماعية sa8000.	00	28	32	1.47	0.503	لايوجد الاهتمام به
اجراء جلسات تشاور مع العمال حول نتائج المؤسسة بغرض اتخاذ التدابير اللازمة التي تسمح بمراعاة متطلبات العمال	35	07	15	2.28	0.904	ض/م/م
الاستعانة ببرامج خاصة بالتكوين والتدريب تؤدى الى رفع مستويات كفاءة العمال.	59	01	00	2.98	0.129	موجود
الاعتماد على ميكانيزمات تسمح بتحفيز العمال خاصة عن طريق المكافآت مما يجعل منهم طرفا فاعلا في السعي إلى تحقيق أهداف المؤسسة.	53	06	01	2.87	0.389	موجود
نتيجة البعد الاول	**78**		**2.36**	**0.56**		**موجود**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(09): التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم.

عبارات البعد الثاني (التعرف على متطلبات المجتمع المحلي والسهر على تلبية رغباتهم)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة (%)	لا يوجد الاهتمام به (%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
تسعى المؤسسة دائما الى التعرف على الاطراف الفاعلة في المجتمع المحلي الذين قد يكون لهم تأثير إيجابي أو سلبي على نشاط المؤسسة.	31	29	00	2.52	0.504	موجود
التقييم الدوري لمتطلبات هؤلاء الاطراف من اجل تفهم متطلباتهم خاصة في المجالين البيئي والاجتماعي.	19	40	01	2.30	0.497	ض/م
توضع وتحدد السياسة العامة للمؤسسة دون اهمال رغبات هؤلاء الأطراف.	17	42	01	2.27	0.482	ض/م
القيام بمبادرات الخيرية في المجالات الاجتماعية والتربوية والبيئية والثقافية والرياضية.	48	11	01	2.78	.0454	موجود
متابعة التطورات السياسية التي قد تؤثر على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتؤثر بدورها على المؤسسة .	55	05	00	2.92	0.279	موجود
تسعى المؤسسة الى تنفيذ مشروع انمائي في مجال مكافحة الفقر يستهدف المجتمعات المحلية من خلال تمكينهم من الحصول على البنية والخدمات الاساسية ولاسيما في مجال التعليم.	13	19	28	1.63	0.795	لا يوجد الاهتمام به
تلتزم المؤسسة التزاما كبيرا بتحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات المحلية التي تعمل داخل إقليمها الجغرافي.	18	36	06	2.20	0.605	ض/م/م
نتيجة البعد الثاني	**%79**			**2.39**	**0.52**	**موجود**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(10): الصحة والسلامة المهنية.

عبارات البعد الثالث (الصحة والسلامة المهنية)	موجود (%)	ضمن مشاريع المؤسسة(%)	لا يوجد الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
يوجد مشروع على مستوى المؤسسة يهدف الى ايجاد بيئة عمل اكثر سلامة وصحة في جميع المواقع و المنشات التابعة للمجموعة من خلال اتخاذ خطوات مناسبة لمنع وقوع الحوادث والاصابات.	55	05	00	2.92	.279	موجود
يوجد في المؤسسة انذار لسلامة يطلق عقب اي خلل او طارئ اثناء النشاط .	54	06	00	2.90	.303	موجود
حظر وجود اي من العاملين بالمؤسسة او شخص اخر داخل مواقع العمل بدون أدوات الحماية الشخصية (الخوذة، الاحذية الخاصة، القفازات....).	60	00	00	3.00	0.000	موجود
الصحة والنظافة الصناعية (الوقاية مثلا من مخاطر الغبار و الضوضاء) من بين الاهتمامات الرئيسية للمؤسسة.	59	01	00	2.98	.129	موجود
توفير ظروف ملائمة للمرافق المادية والمرافق الاجتماعية.	48	11	01	2.78	.454	موجود
تصدر المؤسسة نشرة لأفضل الممارسات اثناء العملية الانتاجية و التي تلقي الضوء على المبادرات الايجابية.	13	36	11	2.03	.637	ض/م/م
نتيجة البعد الثالث	**%92**			**2.77**	**0.30**	**موجود**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (11): اختبار T لمدى تحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.

Test sur échantillon unique						
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر	50Valeur du test = 2.					
	قيمةT	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الثقة عند 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلى
	62.70	59	1.46	-0.46	-2.37	1.80

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم(12): السهر على حماية البيئة.

عبارات البعد الاول (السهر على حماية البيئة)	موجود (%)	ض/م/م (%)	لا يوجد الاهتمام به(%)	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النتيجة
تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه.	58	02	00	2.97	0.18	موجود
يوجد في المؤسسة نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفة القياسية ايزو 14000.	35	25	00	2.58	0.49	موجود
تلجئ المؤسسة للاستعانة ببرامج تكوينية لفائدة العمال في المجال البيئي فقط.	54	06	00	2.90	0.30	موجود
تعمل المجموعة على الصعيد العالمي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في قطاع الاسمنت مثل مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة.	15	11	34	1.68	0.85	لا يوجد الاهتمام به
تسعى المؤسسة الى استخدام الموارد البديلة لتحل الموارد غير المتجددة	27	300	03	2.40	0.58	ض/م
اتخاذ تدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران و إتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض الانبعاثات.	48	12	00	2.80	0.40	موجود
توجد سياسة في مجال الادارة البيئية تدور حول المراجعة البيئية للمصانع خلال فترات زمنية معينة في المؤسسة.	49	11	00	2.82	0.39	موجود
نتيجة البعد الاول	**%83**			**2.59**	**0.51**	**موجود**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الجدول رقم (13): اختبار T لمدى تحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر.

Test sur échantillon unique						
البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات صناعة الاسمنت في الجزائر	Valeur du test = 2.59					
	قيمةT	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الثقة عند 95%	
					الحد الادنى	الحد الاعلى
	21.75	59	0.93	0.02	-0.81	0.85

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

الإحالات والمراجع :

[1]. Sébastien OCTEAU, **L'entreprise face à sa responsabilité sociétale :Une approche en termes de performance globale**, Rapport de Stage en Entreprise Session 2003, Ciments Français Italcementi Group ,P.13.

[2]. Ministre du Développement durable, de l'Environnement et de la Lutte contre les changements climatiques http://www.mddelcc.gouv.qc.ca/developpement/definition.htm#definition,21/09/2014 a 19:20 .

[3]. Susan Mayhew, **Dictionary of Geography**, Oxford University press, 2004, P.9.

[4]. Sébastien OCTEAU, Op.Cit., P.14.

[5]. Evénements et développement durable trouvez des solutions événementiel les responsables, , http://www.3-0.fr/doc-dd/qu-est-ce-que-le-dd/tour-d-horizon-des-enjeux-des-3-piliers-du-developpement-durable#Préserver l'environnement.

[6]. Franck AZZERI et autres, **Organiser le développement Durable**, Vuibert, 2005, P.82.

[7]. Franck AZZERI et autres, Op.Cit., P.66.

[8]. Groupe AFNORE, **développement durable et entreprises: un défi pour les managers**, edion2, 2008, P.69.

[9]. Anthony Rosa et autres, **Guide pratique du développement durable**, AFNOR, 2005, P.26.